Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي(AAJSR)
E-ISSN: 2959-6505
Volume 2, Issue 5, 2024
Page No: 195-205
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2024: 0.580 معامل التأثير العربي (AIF) 2024: 0.74
عدد خاص: المؤتمر الليبي لتطوير التعليم التقني والفني، مدينة بنغازي، ليبيا، ديسمبر 2024

الشراكة والتمويل بين القطاعين العام والخاص للتعليم التقني والفني في ليبيا: دراسة تحليلية للتحديات والفرص

ليلى ميلاد محمد التليادي*
قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، ليبيا

Public-Private Partnership and Financing for Technical and Vocational Education in Libya: An Analytical Study of Challenges and Opportunities

Laila Milad Mohamed Attelyadi*
Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Political Science, University of Bani Walid.

*Corresponding author salemarm4@gmail.com *المؤلف المراسل

تاريخ الاستلام: 2024-07-15 **تاريخ القبول:** 2024-11-15 **تاريخ النشر:** 2024-12-17

الملخص:
هدف البحث إلى تحليل دور القطاعين العام والخاص في تمويل التعليم التقني والفني في ليبيا، واستكشاف التحديات التي تعوق تنفيذ هذه الشراكة، مع تقديم توصيات لتعزيز هذا التعاون بما يُسهم في تحسين جودة التعليم الفني وتطوير مهارات القوى العاملة لتلبية احتياجات سوق العمل الليبي، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدبيات المتاحة حول التعليم التقني والفني، واستعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في تمويل هذا التعليم، واستخدمت المصادر الثانوية مثل التقارير الدولية، الأبحاث الأكاديمية، والمقالات العلمية المتاحة.
وتوصل البحث إلى أن التعاون بين القطاعين العام والخاص في تمويل التعليم التقني والفني في ليبيا محدود رغم الإمكانيات الكبيرة، وأن التمويل غير الكافي يشكل عائقًا رئيسيًا أمام تطوير البنية التحتية وتحسين جودة التعليم، أيضا قلة التعاون بين مؤسسات التعليم وسوق العمل تؤدي إلى فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق، وضعف فرص التدريب العملي للطلاب يؤثر سلبًا على جاهزيتهم لسوق العمل، وأوصى البحث بعدد من التوصيات منها: تعديل التشريعات لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم التقني والفني من خلال تقديم تسهيلات وضمانات قانونية، وإنشاء هيئات استشارية تضم مُمثلين من القطاعين العام والخاص وسوق العمل لضمان مواءمة المناهج مع احتياجات السوق، تحسين البنية التحتية لمؤسسات التعليم التقني وتوفير المعدات الحديثة لضمان جودة التدريب العملي.

الكلمات المفتاحية: الشراكة والتمويل، القطاعين العام والخاص، التعليم التقني والفني.

Abstract:
The research aimed to analyze the role of the public and private sectors in financing technical and vocational education in Libya and explore the challenges that hinder the implementation of this partnership, while providing recommendations to enhance this cooperation in a way that contributes to improving the quality of technical education and developing the skills of the workforce to meet the needs of the Libyan labor market. The research relied on the descriptive analytical approach by analyzing the available literature on technical and vocational education, and reviewing previous

studies related to partnerships between the public and private sectors in financing this education, and used secondary sources such as international reports, academic research, and available scientific articles.

The research concluded that cooperation between the public and private sectors in financing technical and vocational education in Libya is limited despite the great potential, and that insufficient funding is a major obstacle to developing infrastructure and improving the quality of education. Also, the lack of cooperation between educational institutions and the labor market leads to a gap between education outcomes and market needs, and the poor opportunities for practical training for students negatively affects their readiness for the labor market. The research recommended a number of recommendations, including: amending legislation to encourage the private sector to invest in technical and vocational education by providing legal facilities and guarantees, establishing advisory bodies that include representatives from the public and private sectors and the labor market to ensure that curricula are aligned with market needs, improving the infrastructure of technical education institutions and providing modern equipment to ensure the quality of practical training.

Keywords: Partnership and financing, public and private sectors, technical and vocational education.

مقدمة:

يُعد التعليم والتدريب المهني الجيدان قاعدة أساسية لبناء (اقتصاد التعلم)، ويؤديان دورًا حيويًا في تعزيز القدرة الإبداعية للمجتمع، وأن الشرط الأساسي الذي يُسهم في تحقيق تعليم وتدريب مهني عالي الجودة هو وجود روابط قوية وفعالة بين المؤسسات التعليمية والقطاعات التجارية، حيث تُسهم الشراكات التي تجمع بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المدارس والشركات والمنظمات والسلطات المحلية والإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين، في تحسين جودة التعليم والتدريب المهني. (Heemskerk & Zeitlin, 2014, p. 2)

فقد أصبحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص نموذجًا واضحًا ومقاربة للتنمية المستدامة في أي مجتمع. يرتكز الجانب المفاهيمي لهذه العلاقة على المساهمة في توفير التعليم الفني والمهني لتحقيق الأهداف المحددة له. بناءً على ذلك، يتم تحقيق الوصول المستدام لتطوير التكنولوجيا والمنتجات في البلدان النامية بشكل أكثر فعالية من خلال هذه الشراكة مع التعليم الفني المهني. ولتكون نتائج التعليم الفني والمُهني ذات جدوى ونجاح، فإن التعاون الفعّال بين القطاعين العام والخاص يعتبر ضروريًا لدعم برامج اكتساب المهارات وتعليم المواطنين، وهذه المبادرة هي جهد مشترك يشمل المنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات الخاصة والأفراد المعنيين، ويعتمد مفهوم التعليم المهني والتقني على تجهيز الطلاب بالمهارات والمعرفة اللازمة للعمل في مجالات التكنولوجيا المختلفة، فالمهارات العملية المرتبطة بالمهن عبر مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية يُحسن من مستوى معيشة الأفراد. (Ikechukwu & Najimu, 2012, p. 91)

مشكلة البحث

لا يزال التعاون بين القطاعين العام والخاص في ليبيا في تمويل التعليم التقني والفني محدودًا، رغم الإمكانيات الكبيرة لهذا التعاون في دعم القوى العاملة وتلبية احتياجات سوق العمل، ومع تزايد التحديات الاقتصادية والسياسية في ليبيا، يظل التمويل للتعليم التقني والفني ضعيفًا، كما أن مساهمة القطاع الخاص ما تزال غير كافية، من هنا تبرز الحاجة إلى دراسة مُعمقة حول كيفية إشراك القطاع الخاص في تمويل التعليم التقني، وما هي العوامل التي تؤثر في نجاح هذا النوع من الشراكات.

في عصرنا الحالي الذي يتميز بالتغيير المستمر والتحولات السريعة، يواجه الأفراد تحديًا يتطلب منهم تحمل مزيد من المسؤولية في بناء مسيرتهم المهنية (سواء في المجال المهني أو التعليمي) على مدار حياتهم، وذلك لأنه سوف يساعدهم في تطوير المهارات اللازمة ومواكبة الابتكارات التكنولوجية الناشئة، بالإضافة إلى التأقلم مع تيارات العولمة المستمرة في التطور، وفي هذا السياق، تعتبر البرامج التعليمية والتدريبية التقنية والمهنية ضرورية ليس فقط لإعداد الأفراد لدخول سوق العمل، بل أيضًا لتأهيلهم للحياة بشكل عام، ولهذا، فإن توفير التعليم والتدريب التقني والمهني للجميع يصبح أمرًا بالغ الأهمية. (Edokpolor,J, E, & Imafidon, A, 2017, P20)

في الوقت نفسه، تشهد الحكومات الوطنية انخفاضًا في التمويل العام الوطني والإقليمي للتعليم، بما في ذلك التعليم والتدريب المهني والتقني على المستوى الكلي لأغراض السياسة/الاستراتيجية، وعلى المستوى الجزئي لإدارة مدارس

التدريب المهني العامة وبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني، فعلى المستوى الكلي، يجب توفر مصادر متعددة وتمويل بديل من أجل الأداء السليم لأنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني، وعلى المستوى الجزئي لمؤسسة التدريب المهني والتقني العامة، فهناك حاجة إلى أنشطة مُدرة للدخل تؤدي إلى تنوع في الأموال، بناءً على درجات مختلفة من الاستقلال المالي والإداري والتربوي لتلك المؤسسات نفسها.

فقد أصبحت قضية تطوير التعليم التقني المهني وتحسين مستوى الاستخدام التكنولوجي ورفع مستوى كفاية المؤسسات التابعة للتعليم التقني والمهني والتحكم في أعداد الطلبة وحسن استثمارهم من القضايا الرئيسية المثارة في عالمنا المعاصر استجابة للتحديات والتغيرات التكنولوجي السريعة وتدفق المعرفة نتيجة للتقدم العلمي وتطبيقات استخدام التكنولوجيا، وأن الحديث عن تطوير التعليم التقني في ليبيا لا يختلف فيه اثنان فهو ينطوي على الرغبة في إرساء دعائم التطور والتحديث المستمر وتوفير مقومات الإبداع والابتكار العلمي التي تحتاجها المنظومة التعليمة في ليبيا (نجاة عبد الله، 2017، ص38). بالتالي هناك حاجة إلى رأس مال خاص إضافي وخبرة من القطاع الخاص لمدارس التدريب المهني والتقني إذا ما أرادت الدولة خلق فرص العمل وتوفير فرص التدريب، وفي الحالات التي يكون فيها نطاق عمل الدولة محدوداً، تستطيع هذه الشراكة مع الشركات سد الفجوات وتقديم مُساهمة مستهدفة في برامج التعليم والتدريب المهني والتقني غير الكافية.

أهمية البحث

يهدف البحث إلى تقديم رؤى حول كيفية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل التعليم التقني والفني، بما يساهم في تحسين جودة التعليم وتطوير مهارات القوى العاملة الليبية، لتقليل الفجوة بين المخرجات التعليمية واحتياجات السوق.

تساؤلات البحث

1. ما هي التحديات الأساسية التي تعيق تمويل التعليم التقني والفني في ليبيا؟
2. ما هو الدور الحالي للقطاع الخاص في تمويل هذا التعليم؟ وما هي الفرص المتاحة لتعزيز هذا الدور؟
3. كيف يمكن تحسين الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل التعليم التقني والفني؟

أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى ما يلي:

1-تحليل دور القطاعين العام والخاص في تمويل التعليم التقني والفني في ليبيا.

2-تحليل التحديات التي تواجه تمويل التعليم التقني والفني في ليبيا.

3-استكشاف دور القطاع الخاص في تمويل وتطوير التعليم التقني والفني.

4-تقديم توصيات لتعزيز التمويل المشترك وتحسين جودة التعليم الفني.

منهجية البحث

1-منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم تحليل الأدبيات المتاحة حول التعليم التقني والفني في ليبيا، وكذلك الدراسات السابقة والتقارير المتاحة حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل التعليم التقني والفني في ليبيا.

2-أدوات البحث:

استخدام مصادر ثانوية مثل التقارير الدولية، الأبحاث الأكاديمية، والمقالات العلمية المتاحة على الإنترنت.

مصطلحات البحث

التعليم التقني والمهني

يعرف التعليم والتدريب التقني والمهني على أنه أي برنامج يتضمن كافة الخبرات التعليمية، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وتهدف إلى تعزيز المهارات والمعرفة والكفاءات لدى الأفراد بشكل مباشر، وهذه البرامج قد تكون مرتبطة بالعمل قبل التوظيف أو أثناءه، وقد تُقدم خارج بيئة العمل أو داخلها، أو بمعنى أخر هو نوع خاص من البرامج التي تؤكد على تطبيق المهارات والمعرفة والمواقف المطلوبة للتوظيف في مهنة معينة أو مجموعة من المهن ذات الصلة في أي مجال من مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي (Edokpolor,J, E, & Imafidon, A, 2017, P20)

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تشير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم والتدريب المهني إلى مجموعة من الاتفاقيات التي تُبرم بين شركاء من كلا القطاعين، وبموجب هذه الاتفاقيات، يتعهد شركاء القطاع الخاص بتقديم البنية التحتية والخدمات التي كان ينبغي على القطاع العام توفيرها، دون التأثير على الأهداف الربحية لهؤلاء الشركاء، وأن الهدف الرئيسي من هذه الشراكات هو خلق فرص للتدريب العملي للمتعلمِين بهدف تعزيز مهاراتهم. (Oviawe, J, I. 2018, pp 75)

كما يعرف مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها ترتيبات مؤسسية تعاونية بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، ويختلف النهج اعتمادًا على الأهداف والسياق والهياكل الرسمية، بحيث تتضمن أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص توفير السلع والخدمات العامة في العديد من القطاعات بما في ذلك التعليم والبنية الأساسية والرعاية الصحية، والطاقة، والاتصالات، والمرافق. (Amornvuthivorn, K, 2016, P95)

الدراسات والبحوث السابقة

1-دراسة (إبراهيم عبابنة، 2020) بعنوان: **واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص"**.

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص (أصحاب العمل) بمحافظة أربد، أيضا الكشف عن الفروق الفردية في وجهة نظر أفراد العينة تبعا لاختلاف متغيرات (المؤهل العلمي، والخبرة).

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاستعانة بالاستبانة التي صممت من أجل الدراسة وتطبيقها على عينة عشوائية بلغت (343) صاحب عمل في محافظة أربد بالأردن، **وتوصلت الدراسة** إلى العديد من النتائج أهمها:

- أظهرت النتائج أن مستوى الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتطبيقي جاءت بدرجة متدنية، وربما تعزي هذه النتيجة إلى حداثة فكرة الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وأصحاب العمل، وهذا يرجع إلى الفكرة السائدة بأن مؤسسات التعليم المهني والتقني تقوم بدور تدريبي وتأهيلي لطلبة التعليم المهني والتقني، إلا أن الشراكة الحقيقية تتطلب إشراك أصحاب العمل في برامج التعليم المهني والتقني.
- أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزي للمؤهل العلمي في واقع الشراكة، حيث تبين أن الحاصلين على بكالوريوس فأعلى يدركون أهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم التقني والمهني وبين متطلبات سوق العمل، إلا أن غياب الشراكة من شأنه أن يزيد من الفجوة بين ما يتم التدريب عليه عمليا في مؤسسات التعليم المهني والتقني من جهة وبين الحاجة الحقيقية لسوق العمل من جهة أخرى.
- أظهرت النتائج عدم وجود فروق تعزى لمتغير الخبرة في العمل، وذلك نتيجة ضعف الإعداد المهني والتقني لخرجي التعليم المهني والتقني مازال محل اتفاق بين أصحاب العمل.

ومن توصيات الدراسة:

- إشراك أصحاب الأعمال في القطاع الخاص في عملية إعداد البرامج التعليمية والتدريبية إلى جانب القائمين على مؤسسات التعليم التقني والمهني.
- توفير فرص تدريبية تطبيقية لطلبة التعليم التقني والمهني في قطاع الأعمال الخاص في الأردن بهدف إكسابهم المزيد من المهارات العملية.

2-دراسة (هاجر السعدي، آخرون، 2022) بعنوان: **تحديات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم المدرسي وآليات التغلب عليها بسلطنة عُمان"**.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مستوى توافر تحديات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع التعليم المدرسي بسلطنة عُمان، أيضا بيان الاختلاف أو الاتفاق حول مستوى توافر تحديات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع التعليم المدرسي بسلطنة عُمان تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، الوظيفة، الخبرة، القطاع).

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي للحصول على استجابات أفراد عينة الدراسة بهدف الكشف عن التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم المدرسي بسلطنة عُمان، وآليات التغلب عليها من وجهة نظر العينة، بالإضافة إلى معرفة أثر المتغيرات (النوع الاجتماعي، الوظيفة، موقع العمل والخبرة الوظيفية) لأفراد عينة الدراسة، وتم تطبيق الاستبانة على عدد (436) فردا من المديريات التعليمية بست محافظات بسلطنة عُمان، **وتوصلت الدراسة** إلى العديد من النتائج أهمها:

- أظهرت النتائج توافر العديد من التحديات بشكل مرتفع، وهو الأمر الذي قد يعيق أو يؤثر على مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع التعليم المدرسي بسلطنة عُمان، ويعزي السبب في ذلك إلى حداثة الموضوع على الساحة العمانية، على الرغم من قيام بعض المشاريع الصغيرة والمبادرات المحدودة من قبل القطاع الخاص، كالدعم الذي يشمل بعض المُساهمات المالية والعينية، وتوفير الجوائز وبعض الأجهزة وتمويل بعض الفعاليات المدرسية وتجهيز المختبرات والملاعب.
- أظهرت النتائج ضعف القدرة التنظيمية والإجرائية لدى وزارة التربية والتعليم على تطبيق مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص، إضافة إلى عدم كفاية اللوائح التنفيذية ووضوحها التي تُمكن من تنظيم إسهامات القطاع الخاص في تطوير القطاع التعليمي.
- أظهرت النتائج أن الإجراءات الروتينية وتعقيدها من شأنها أن تعوق من فاعلية تنفيذ عملية الشراكة مستهلكة في ذلك وقتا وجهدا كبير في التفاوض للحصول على الموافقات الرسمية، إضافة إلى ضعف التنسيق والتواصل المستمر بين القطاع التعليمي الحكومي والقطاع الخاص، ويعزي ذلك إلى غياب آليات تنظم العلاقة بين طرفي أعضاء الشراكة.

ومن توصيات الدراسة:

- تبني سياسات وطنية داعمة لتطبيق الشراكة في ظل قوانين وتشريعات واضحة ولوائح تنظيمية وإدارية مناسبة.
- تبني حزمة من الإجراءات الإدارية والفنية على مستوى قطاع التعليم تسعى إلى توفير بيئة جاذبة لاستثمارات القطاع الخاص وتوظيفها بنجاح.
- رفع مستوى الوعي الفكري والثقافي بين مؤسسات المجتمع لتنفيذ مشاريع الشراكة وإيجاد بيئة ملائمة لنجاحها.

3-دراسة (عمر أبو رقيبة، إسماعيل الزويبي، 2024) بعنوان: **"السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني في ليبيا (الاستحقاقات والتكنولوجيا)"**.

هدفت الدراسة إلى توضيح استحقاقات ومبادئ التعليم والتدريب التقني والفني والمهني وكيفية العمل بهما، والتعرف على مدى إخفاق السياسات العامة للتعليم والتدريب وعدم موائمة المخرجات مع احتياجات سوق العمل، أيضا معرفة دور القطاع الخاص في عملية بناء قطاع التعليم والتدريب في ليبيا.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الحصول على البيانات وتحليلها بالأسلوب العلمي من أجل التمكن والوصول إلى نتائج علمية حول بعض الدراسات الهامة التي تناولت موضوع الدراسة، وافترضت الدراسة أن غياب التكنولوجيا في قطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني في ليبيا ترتب عنه أخفاق السياسات العامة للتعليم والتدريب في إنتاج مخرجات تلبي احتياجات سوق العمل وخفض معدلات البطالة، **وتوصلت الدراسة** إلى العديد من النتائج أهمها:

- عدم انتهاج سياسات توسعية هادفة ومدروسة من خلال رؤية استراتيجية حكومية مستقرة ومستمرة لبناء مؤسسات ومراكز التعليم والتدريب، مما تسبب في ارتفاع مخرجات التعليم والتدريب كمًا وغياب الجودة والنوعية والكفاءة في المهارات والقدرات.
- كثرة جهات الاشراف على قطاع التعليم والتدريب التقني والفني والمهني وهيمنتها على توجيه برامج العملية التعليمية وإدارة مراحلها المختلفة، مما أدى إلى تبعية المراكز التعليمية التدريبية لأكثر من جهة وتشتت الأهداف بين الجهة المسؤولة والجهة المشرفة، باعتبار ان لكل جهة أهدافها الخاصة بها مما يؤثر على مخرجات التعليم والتدريب وعدم موائمتها لاحتياجات سوق العمل.
- ضعف تعاون مؤسسات التعليم والتدريب التقني والفني والمهني مع القطاع الخاص بسبب السياسات والقرارات منذ السبعينات والثمانينات، والتي لا تلبي احتياجات سوق العمل ولا تواكب التقدم المستمر في هذا الميدان من تطوير المناهج حسب متطلبات الإنتاج التقنية الحديثة، وتوفير البيانات والمعلومات والاحصائيات والبحوث لسوق العمل.
- تراجع مستويات مناهج التعليم والتدريب التقني والفني والمهني عن مواكبة التطور التكنولوجي المتلاحق لمتطلبات سوق العمل الليبي، والاعتماد على المنهج النظري واهمال الجانب العملي والتدريبي، والذي ترتب عليه تدني كفاءة مهارات التدريب والأداء للمتدرب والمدرب، وانخفاض جودة المتخرجين وتقلص أعداد الطلاب وعدم متابعة الخريجين بعد التخرج للاستفادة من التغذية الراجعة من مواقع العمل.

ومن توصيات الدراسة:

- تأسيس رؤية تكنولوجية جديدة عبر المعرفة العلمية تهدف إلى تحقيق التوجهات المستقبلية للتطور العلمي الحديث من خلال تبني استحقاقات تشمل: (إتاحة التعلم والازدهار لكل فرد - تنمية المهارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الليبي - نشر تعليم المهارات اللازمة للشمول والتكيف والصمود للمجتمع ككل).
- تنفيذ القرارات التي تحقق الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والفني والمهني من جهة وبين احتياجات سوق العمل من جهة أخرى، وذلك بالربط بينهما عند إعداد السياسات العامة للتعليم والتدريب من خلال استشارات مجلس استحقاق التعليم والتدريب ومتطلبات القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.

4-دراسة (Kaliyeva, S. A, et al, 2021) بعنوان: الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم المهني.

". Public-private partnership in the field of vocational education"

هدفت الدراسة إلى تحديد الاتجاهات الحديثة في تدريب الخريجين من مؤسسات التعليم المهني والتقني ومؤسسات التعليم العالي، باستخدام آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما سعت الدراسة إلى تحسين نوعية التدريب وضمان توظيف الخريجين بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل الحديث، واعتمدت الدراسة على مجموعة من المنهجيات العلمية العامة والنظرية، بالإضافة إلى استخدام طرق عرض البيانات الإحصائية في جداول، كما استخدمت منهجيات التحليل المقارن والتحليل الوظيفي لدراسة مستويات التدريب وتأهيل القوى العاملة، **وتوصلت الدراسة** إلى العديد من النتائج أهمها:

- الشراكة بين القطاعين العام والخاص تساهم بشكل كبير في تحسين تدريب الخريجين وتأهيلهم لسوق العمل.
- تساعد هذه الشراكات في تقليل الفجوة بين متطلبات سوق العمل والتدريب المقدم في المؤسسات التعليمية.
- أسهمت الشراكات في تطوير برامج تدريبية تواكب التغيرات الاقتصادية العالمية وتلبي احتياجات سوق العمل الوطني في كازاخستان.

- الشراكة تعزز من فرص إعادة التدريب والتأهيل المستمر للعاملين لمواكبة المتغيرات التكنولوجية الحديثة.

ومن توصيات الدراسة:

- تطوير برامج تعليمية مبتكرة تعتمد على المعايير الدولية لرفع كفاءة القوى العاملة.
- تحسين آليات التنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل لضمان توظيف الخريجين المؤهلين.
- تعزيز نظام التقييم والاعتماد للبرامج التعليمية لضمان توافقها مع احتياجات سوق العمل.

5-دراسة (Popova, V. 2022) بعنوان: الشراكات بين القطاعين العام والخاص في نظام التعليم والتدريب المهني: تحليل مقارن.

"The public-private partnerships in the vocational education and training system paradigms: Comparative analysis. Education".

هدفت الدراسة إلى تحليل عوامل التأثير على الشراكات بين القطاعين العام والخاص في نظام التعليم والتدريب المهني (VET) من خلال التحليل المقارن للتجارب الدولية. تسعى الدراسة إلى توضيح كيفية تطور هذه الشراكات مع التركيز على التغير في دور القطاع الخاص وتحميله مسؤوليات اقتصادية واجتماعية، واعتمدت الدراسة على التحليل المقارن بين تجارب الشراكات العامة والخاصة في التعليم المهني بين مختلف الدول، وتم استخدام مجموعة من الأدوات المنهجية، بما في ذلك تحليل المصادر العلمية والمقارنة بين الأنماط القديمة والجديدة لهذه الشراكات، **وتوصلت الدراسة** إلى العديد من النتائج أهمها:

- تطورت شراكات القطاعين العام والخاص من مجرد تعويض العجز المالي إلى التركيز على تحقيق نتائج اجتماعية، مثل تحسين فرص التوظيف وتقليل الفجوات الاجتماعية.
- تحولت الشراكات من التركيز على الفعالية الاقتصادية فقط إلى الاهتمام بالقيمة العامة التي تحققها الشراكات للمجتمع.
- ازدادت أعداد الشركاء المشاركين في هذه الشراكات، بما في ذلك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والهيئات المجتمعية.
- تحولت المسؤوليات من القطاع الخاص فقط إلى توزيعها بشكل مشترك بين القطاعين مع تركيز أكبر على تطوير رأس المال البشري.

ومن توصيات الدراسة:

- ضرورة تحقيق توازن بين المصالح الاجتماعية والمالية في شراكات التعليم المهني.
- تعزيز التعاون بين الشركاء من مختلف القطاعات لضمان تحقيق نتائج مستدامة تخدم المجتمع والاقتصاد.

6-دراسة (Radkevych, V, 2023) بعنوان: الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم المهني للدول الأوروبية: الاتجاهات الرائدة في التنمية.

"Public-private partnership in vocational education of European countries: Leading development trends".

هدفت الدراسة إلى تحليل وتحديد الاتجاهات الرائدة في تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم المهني في الدول الأوروبية، وذلك لاستكشاف إمكانية تطبيق هذه التجارب في أوكرانيا، كما هدفت أيضًا إلى تعزيز فهم كيفية تحسين التعليم المهني من خلال هذه الشراكات وتحقيق توافق مع متطلبات سوق العمل، واعتمدت الدراسة على تحليل الوثائق القانونية والتشريعية والبيانات العلمية المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم المهني، كما تم استعراض البيانات التجريبية والمصادر العلمية لتحديد الاتجاهات الرائدة في هذا المجال، **وتوصلت الدراسة** إلى العديد من النتائج أهمها:

- توسع عدد المشاركين في الشراكات وتطوير أشكال جديدة من التعاون بين القطاعات.
- مساهمة الشراكات في تحسين جودة التعليم المهني، وتطوير البرامج التعليمية بالتعاون مع الشركاء لتلبية احتياجات سوق العمل.
- زيادة التمويل الموجه للتعليم المهني من خلال استثمارات القطاعين العام والخاص والمنظمات الدولية.
- تعزيز التفاعل الفعّال بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات العامة والخاصة، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.
- ضمان وصول متساوٍ إلى فرص التعليم المهني وسوق العمل.

ومن توصيات الدراسة:

- ضرورة تحسين آليات التواصل بين المشاركين في الشراكة لضمان تبادل الخبرات والموارد.
- زيادة الدعم المالي لمشاريع الشراكة لضمان استمرارية المؤسسات التعليمية واستفادة المجتمع من التعليم المهني.

الإطار النظري للبحث

تمهيد

يُعد التعليم والتدريب الفني والمهني أحد أهم برامج التعليم التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمهارات العملية والمعرفة العلمية الأساسية للحياة المفيدة داخل المجتمع، ومع ذلك، فإن التمويل غير الكافي باعتباره التحدي الرئيسي لتطوير هذا النوع من التعليم فقد أدى التمويل غير الكافي لبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني إلى عدم كفاية توفير القوى العاملة المؤهلة، وعدم كفاية إمدادات المرافق والمعدات الأساسية والاعتماد على المناهج الدراسية القديمة.

ومع الهدف العالمي المتمثل في توسيع نطاق عرض برامج التعليم والتدريب المهني والتقني استجابة لاحتياجات سوق العمل، على أساس الجودة والمساواة، تسعى الحكومات الوطنية إلى إقامة تحالفات وثيقة للتعاون مع القطاع الخاص، على المستوى الكلي والجزئي، حيثما أمكن، وينبغي أن يؤدي هذا إلى إنشاء مدارس تدريب مهني عامة قائمة مع برامج تدريب مُحسنة موجهة نحو سوق العمل، تتنافس بشكل سليم مع مدارس التدريب المهني الخاصة على المستوى الوطني، وكل هذا من أجل الفئة المستهدفة النهائية وهي الطالب، والتي سوف تؤدي إلى تحسن معرفة مدارس التدريب المهني والتقني وسمعتها بسبب برامج التدريب الأكثر فعالية وأهمية مما يؤدي إلى إدراج وظائف أسرع للشباب.

أولا: واقع التعليم التقني والمهني في ليبيا

التعليم التقني والمهني في ليبيا من القطاعات الحيوية التي تسعى الدولة إلى تطويرها لمواكبة متطلبات سوق العمل، لكنه يواجه عدة تحديات. وفقًا لتقارير ودراسات سابقة، نجد أن المؤسسات التعليمية في ليبيا تفتقر إلى البنية التحتية المناسبة، بالإضافة إلى نقص في عدد الكوادر المؤهلة للتدريب. كما أن المناهج المستخدمة في التعليم التقني والمهني غالبًا ما تكون قديمة ولا تتوافق مع متطلبات السوق الحديثة. يُعاني التعليم التقني والمهني في ليبيا من عدة تحديات على الرغم من كونه قطاعًا حيويًا يُفترض أن يلبي احتياجات سوق العمل الليبي. من بين المشاكل الرئيسية التي يعاني منها هذا القطاع:

- **عدم كفاءة المناهج**: تُعاني المناهج الدراسية في التعليم التقني والمهني في ليبيا من القِدم، ولا تعكس احتياجات سوق العمل الحالية أو التطورات التكنولوجية السريعة التي يشهدها العالم.
- **إحجام الطلاب**: المجتمع الليبي يفضل التعليم الأكاديمي التقليدي، مما يؤدي إلى انخفاض في عدد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم المهني، بسبب النظرة الاجتماعية السلبية لهذا النوع من التعليم الذي يرتبط غالبًا بالحرف اليدوية والعمالة اليدوية. (Abdalla, M. A. et al. 2020, p6948)
- **ضعف التمويل والبنية التحتية**: تفتقر المؤسسات التقنية والمهنية في ليبيا إلى التمويل الكافي لتحسين البنية التحتية وتحديث المعدات اللازمة للتدريب العملي، مما يؤدي إلى ضعف جودة التعليم.
- **قلة التعاون مع القطاع الخاص**: هناك غياب كبير لمساهمات القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التعليم التقني والمهني. أيضًا، يفضل القطاع الخاص استخدام العمالة الوافدة بدلاً من توظيف خريجي مؤسسات التعليم التقني الليبية، وهو ما ينعكس سلبًا على فرص التوظيف للطلاب. (نجاة عبد الله، 2017، ص39)

كما أن نسبة الإقبال على التعليم التقني لا تزال متدنية بسبب توجه الأسر الليبية نحو التعليم الأكاديمي التقليدي، وهذا الأمر يشكل تحديًا أمام تحقيق التوازن المطلوب بين مخرجات التعليم وسوق العمل، كما أن هيمنة القطاع العام على قطاع التعليم المهني يجعل التعاون مع القطاع الخاص محدودًا، مما يقلل من فرص تحسين نوعية التعليم وتطوير المهارات المطلوبة.

ثانيا: التحديات التي تواجه التعليم التقني والفني في ليبيا

توجد العديد من التحديات التي تواجه التعليم التقني والفني في ليبيا يمكن ذكر البعض منها في النقاط التالية:

1-انخفاض الإقبال على التعليم التقني والتدريب المهني نتيجة للثقافة السائدة في المجتمع الليبي، حيث يحبذ أولياء الأمور توجيه أبنائهم لمواصلة تعليمهم العالي بالكليات الجامعية وعدم الاقبال على التدريب المهني، بالرغم من وجود فيض من العاطلين من خريجي الجامعات.

2-تدني مستوى كفاءة الخريجين من مراكز التدريب الأساسي والمعاهد المهنية والعليا لأسباب مختلفة تتعلق بضعف الترابط مع احتياجات سوق العمل الفعلية، وضعف التدريب العملي أثناء الدراسة وعدم مسايرة التطورات الحديثة في عالم الأعمال.

3-عدم استقرار الهيكل الإداري وجهات الإشراف على قطاع التعليم التقني والمهني حيث إنه تغيرت جهات الإشراف خلال السنوات الماضية عدة مرات، مما أدى إلى إعاقة تنفيذ الخطط والبرامج وتقييمها ومتابعة تطويرها.

4-النقص الكبير في برامج التدريب والتطوير المهني للمدربين والمعلمين التقنيين أثناء الخدمة، وعدم وجود نظام متكامل للتطوير المستمر لكافة المدربين والعاملين في المراكز والمعاهد المهنية والتقنية، بما يحقق الاستمرار في رفع الكفاءة وتحديث المعلومات والمهارات ومتابعة التطورات التكنولوجية في حقل الاختصاص.

المناهج الدراسية قديمة في كافة الاختصاصات وعدم السعي على تحديثها بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل في ليبيا.

5-قلة التدريب الميداني العملي في المصانع وقطاعات العمل قبل التخرج للمتدربين لضعف العلاقة والتنسيق مع أصحاب الورش والمصانع أو مؤسسات الدولة المختلفة.

6-عدم توافر المعلومات والبيانات المفصلة عن احتياجات سوق العمل الفعلية المالية والمستقبلية ومواقع الانتاج المطلوبة، مما يؤدي إلى ضعف إعداد برامج التعليم والتدريب التقني والمهني وارتجالية أداءه (نجاة عبد الله، 2017، ص50)

ثالثا: أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم

تشير الشراكة إلى التعاون القائم بين التعليم والتدريب المهني والتقني وبين القطاعين العام والخاص، وهذه الشراكة تمثل اتفاقاً يلتزم فيه الأطراف المعنية بالتعاون لتعزيز مصالحهم المشتركة، ويمكن أن تشمل هذه الاتفاقات الحكومة، المدارس، أصحاب العمل، الجمعيات المهنية، الموظفين وممثليهم، بالإضافة إلى المجتمع المحلي ومجموعات من المنظمات المختلفة، ويمكن لمؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني توسيع نطاقها من خلال إقامة شراكات مع كلا القطاعين العام والخاص.

يعتمد ازدهار المجتمع واستدامته ككيان اجتماعي واقتصادي على التعليم وتدريب الأفراد لتطوير المهارات اللازمة، مع التركيز على تعزيز القدرات وبناء أمة تعتمد على نفسها، حيث يعتبر التعليم الفني والمهني جزءًا حيويًا من العملية التعليمية، ويساهم في تنمية مهارات عملية وتطبيقية إلى جانب المعرفة العلمية الأساسية، ويهدف هذا النوع من التعليم ضمن إطار التعليم العام إلى تأهيل الأفراد للقيام بأعمال مفيدة في مجالات مهنية معترف بها، كما يُقدم التعليم المهني والتقني كلا من الجوانب النظرية والعملية، وعادة ما يستفيد منه أولئك الذين يسعون للعمل في قطاعات التجارة والصناعة أو أي مؤسسة تتطلب استخدام الأدوات والآلات، فإن اكتساب المهارات العملية المرتبطة بالمهن المختلفة في شتى جوانب الاقتصاد والمجتمع يعزز أيضًا مستوى المعيشة لدى الأفراد. (Ikechukwu & Najimu, 2012, p. 92)

إن الإهمال المؤسف في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني يشكل عائقًا أمام التقدم الوطني والعالمي. وعملت الحكومات على مستوى العالم على مواجهة مشكلة البطالة، حيث أصبح عدد الخريجين العاطلين عن العمل والشباب الباحثين عن فرص عمل قضية تثير القلق. ولكن الأشد قلقًا هو مدى جودة هؤلاء الخريجين. لقد أثرت البطالة سلبًا على حياة الأفراد وأدت إلى العديد من الصعوبات والمعاناة والإحباط، كما ساهم ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب في زيادة معدلات الفقر والمشكلات الاجتماعية. وفقًا للهيئة الوطنية الأسترالية للتدريب (ANTA)، لم يعد يُعتبر التعليم والتدريب المهني والتقني محصورًا في المؤسسات التعليمية فقط، بل بدأ يشمل أيضًا أماكن العمل والأفراد ومجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية والمجتمعية الأخرى. وقد أشارت الهيئة إلى أن المنافسة المتزايدة في طبيعة الاقتصاد بالإضافة إلى التغيرات المهنية وظروف العمل قد أثرت بشكل كبير على ملامح بيئة العمل. (عبد الرحمن الشرجيي، آخرون، 2022، ص14)

وهذا يشير إلى ضرورة تحسين مهارات الموظفين الحاليين والمحتملين بشكل مستمر، وبناءً عليه، يؤدي التعلم في بيئة العمل، سواء كان رسميًا أو غير رسمي، دورًا متزايد الأهمية في تعليم وتدريب القوى العاملة. ومن هنا تنبع الحاجة إلى التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني، حيث تتجلى هذه الحاجة نتيجة لعدم فعالية وجودة برامج مؤسسات التعليم المهني، فالتحديات التي تواجه هذا القطاع عديدة وأبرزها قلة التمويل من قبل الحكومات، إضافةً إلى ذلك، تعاني معظم المدارس والمؤسسات العليا من بنية تحتية ضعيفة، كما أن بيئة التعلم تحتوي على جوانب سلبية تتمثل في نقص المواد التعليمية والإرشادية وغياب البنية التحتية اللازمة في معظم مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني. (Oviawe, J, I. 2018, pp 76)

رابعا: فوائد الشراكة بين القطاعين في تعزيز التعليم الفني والتقني

تزايد وجود الثغرات في الفئات العامة والخاصة في مجال التعليم، وغالبًا ما تدخل الجهات العامة والخاصة في شراكات بهدف تطوير أنواع مختلفة من الأنشطة التعليمية ضمن مجموعة من السياقات، بما فيها (توفير المدارس، وتدريب المعلمين، وتقديم المنح الدراسية للطلاب، والتعليم المهني المصاحب للتدريب العملي في القطاع الخاص، وبناء المرافق المدرسية وصيانتها، وإدارة المعلمين البدلاء، أو توفير خدمات التعليم المساعدة)، وتضفي الإدارات الحكومية ومقدمو الخدمات التعليمية من القطاع الخاص الطابع الرسمي على العلاقة التي تحكم الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال العقود الإدارية التي تحدد شروط وأحكام هذه العلاقة، بهدف إقامة تعاون مستقر نسبيًا على المدى الطويل، ويمكن تطبيق الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم على مجموعة من الأنشطة (كلارا فونتديفيلا، آخرون، 2023، ص7)

كما أن التمويل عنصرًا أساسيًا لأي نظام تعليمي، حيث يوفر القوة الشرائية اللازمة للحصول على الموارد البشرية والمادية التي يحتاجها التعليم، من الصعب تناول أهمية وجودة التعليم دون مراعاة مسألة التمويل وعملياته، فلقد واجهت مجالات التعليم والتدريب المهني تحديات بسبب سيطرة مديري التعليم العام على الأموال في العديد من البلدان، وعادةً ما يحدث هذا حين يتم التحكم في تلك الأموال مركزيًا، مما يؤدي إلى دمج إدارة التعليم والتدريب المهني مع التعليم العام. وفي هذه الظروف، يصبح المعلم العام هو الشخص المتحكم والذي غالبًا ما يفتقر لفهم الاحتياجات الاستثمارية للتعليم الفني الذي يتطلب استثماراً أكبر بكثير مقارنةً بالتعليم العام. الحل الوحيد لتجاوز هذه المشكلة هو فصل إدارة برامج التدريب المهني عن الإدارة العامة للتعليم. (Oviawe, J, I. 2020, pp 5-6)

خامسا: التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين في التعليم

هناك العديد من التحديات التي تواجه دعم وجذب الاستثمار الخاص في التعليم وتحد من مشاركته، ومن التحديات التي تحول دون مزيد من التطور في قطاع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التعليم ما يلي:

- **التحديات التشريعية والتنظيمية:** إن أهمية وجود تشريعات قانونية، وتوفر بيئة تنظيمية وإجرائية مع القطاع الخاص قد تسهم في تعزيز العلاقة وبناء شراكات طويلة المدى ومستدامة بين القطاعين، بما سيعود بالفائدة على سائر فئات المجتمع، وضرورة قيام السلطات المختصة بتحديد الصيغة المناسبة للتعاقد مع الشركاء من القطاع الخاص، وذلك بما يضمن الحقوق القانونية والمالية لكافة أطراف التعاقد ويحفظ حقوق الدولة في هذا الشأن.

- **التحديات الإدارية والفنية:** فالخبرة الفعلية في الشراكة تأتي من خلال صياغة وبناء أطر مؤسسية لمتابعة عقود الشراكات، وربطها بالكوادر البشرية المؤهلة بالخبرة الفنية والحنكة الإدارية اللازمة، فالمستثمر الذي يقصد الاستثمار في مشاريع القطاع التعليمي اليوم ترتطم خطواته بالبيروقراطية، وغياب المرجعية الواحدة لاستكمال الإجراءات، خصوصا فيما يتعلق بالموافقات والتراخيص والبدء بتنفيذ مشاريع الشراكة والاستثمار في التعليم.
- **التحديات المالية:** إن الاستثمار في التعليم من خلال الأخذ بمبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص ليس قضية اقتصادية فحسب، بل هو قضية تنمية مجتمع شاملة، فتوفير التمويل اللازم لمتطلبات العملية التعليمية ما هي إلا نتيجة لزيادة النفقات على التعليم التي أصبحت في تزايد مستمر، وهنا لابد من مشاركة القطاع العام تلك الجهات المستفيدة سواء كانوا أفراد أم قطاعات المجتمع المختلفة.
- **التحديات الثقافية:** إن ازدياد الوعي العام بأهمية الشراكة في تمويل وتطوير وتشغيل مشاريع الشراكة مع القطاع التعليمي له انعكاسات إيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المقام الأول، فنشر ثقافة الشراكة بين أفراد المجتمع بما يتناسب من قيم وإجراءات تعزز تطبيق الشراكة في دعم القطاع التعليمي وتحسين تقديم الخدمات المساندة للعملية التعليمية. (هاجر السعدي، آخرون، 2022، ص25)

سادسا: أهمية التمويل في تحسين جودة التعليم التقني والفني

يؤدي التمويل دورًا رئيسيًا في تحسين جودة التعليم التقني والفني، حيث يُمكّن المؤسسات التعليمية من تحديث المناهج وتوفير المعدات اللازمة للتدريب. تفتقر العديد من المؤسسات التعليمية في ليبيا إلى التمويل الكافي لتطوير البنية التحتية، مما يؤثر سلبًا على مستوى التدريب العملي المقدم للطلاب. وعلاوة على ذلك، يشكل نقص التمويل عائقًا أمام تأهيل الكوادر التعليمية التي تستطيع مواكبة التغيرات التكنولوجية.

وفقًا لدراسة (Oviawe, 2020) يُعتبر القطاع الخاص أحد أهم المساهمين المحتملين في توفير التمويل اللازم لتطوير التعليم التقني والفني، سواء من خلال تقديم المعدات أو الدعم المالي المباشر. لكن، يشكل غياب التشريعات المناسبة لتنظيم التمويل من قبل القطاع الخاص تحديًا أمام تعزيز هذا الدور. (Oviawe, J. I. 2020, p7)

فالتمويل الكافي يُعد حجر الأساس في تحسين جودة التعليم التقني والفني، من خلال التمويل المناسب، يمكن تحديث المناهج الدراسية، توفير المعدات الحديثة اللازمة للتدريب، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، فالتمويل لا يقتصر فقط على الجانب الحكومي، بل يتطلب دعمًا من القطاع الخاص والمؤسسات الدولية، وفي ليبيا، يعاني التعليم التقني من نقص التمويل، ما يؤثر بشكل مباشر على قدرة المؤسسات على تحسين جودة التعليم وتقديم تدريب عملي يتوافق مع احتياجات السوق. (أحمد عيد، 2022، ص603)

سابعا: الفرص التي يتيحها القطاع الخاص من حيث التمويل والتدريب العملي

يتيح القطاع الخاص العديد من الفرص لتطوير التعليم التقني والفني، خاصة من خلال تقديم التمويل والمشاركة في تصميم البرامج التعليمية. كما يمكن للقطاع الخاص أن يسهم في توفير فرص تدريب عملي للطلاب، مما يساعدهم في اكتساب المهارات المطلوبة لسوق العمل. في بعض الدول، تتجلى هذه الشراكات في إقامة مراكز تدريب مشتركة بين القطاعين العام والخاص، حيث يتحمل القطاع الخاص تكاليف التدريب ويستفيد من مخرجاته عبر توظيف الخريجين المدربين.(Popova, V. 2022, p122)

يُمثل القطاع الخاص فرصة كبيرة لتمويل التعليم التقني والمهني في ليبيا، فالشركات والمؤسسات يمكنها أن تؤدي دورًا فعالًا في تمويل مشاريع التعليم من خلال تقديم التدريب العملي للطلاب أو المساهمة في تطوير المناهج الدراسية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال إقامة شراكات مع المدارس والمعاهد التقنية وتقديم منح دراسية للطلاب المميزين، كما هو الحال في العديد من الدول التي نجحت في تحسين جودة التعليم من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، كما يُمكن استغلال القطاع الخاص لتقديم التدريب العملي للطلاب عبر اتفاقيات مع المصانع والشركات المحلية، ما يعزز من مستوى التعليم ويربطه بشكل مباشر باحتياجات السوق.

ثامنا: العقبات التي تحول دون زيادة مشاركة القطاع الخاص في ليبيا

هناك عدة عقبات تحول دون زيادة مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم التقني والفني في ليبيا. من أبرز هذه العقبات: عدم وجود تشريعات قانونية واضحة تحفز الشركات على الاستثمار في التعليم، بالإضافة إلى البيروقراطية التي تعيق تنفيذ مشاريع الشراكة. كما أن نقص الحوافز المالية والتسهيلات الاستثمارية يمثل عائقًا كبيرًا أمام جذب استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال. (Robertson, S, et al, 2012)

علاوة على ذلك، يشكل غياب التواصل الفعال بين القطاعين العام والخاص، وعدم وضوح الأدوار والمسؤوليات، تحديات أخرى تعيق تطور التعليم المهني في ليبيا.

كما أن هناك عدة عقبات تقف أمام مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم التقني في ليبيا منها:

1. **غياب الأطر القانونية**: يفتقر النظام التعليمي في ليبيا إلى قوانين واضحة تحفز الشركات على الاستثمار في التعليم، فالشركات تحتاج إلى ضمانات قانونية لحماية استثماراتها وضمان عوائد مُجزية.
2. **البيروقراطية**: حيث تعقد الإجراءات الإدارية وعدم وضوح المسؤوليات بين الوزارات المختلفة يشكل عقبة كبيرة أمام تنفيذ أي شراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع التعليم.

3. **عدم الاستقرار الاقتصادي**: يُعتبر عدم الاستقرار الاقتصادي في ليبيا من أبرز التحديات التي تجعل الشركات تهرب من المشاركة في تمويل التعليم، حيث إن الأوضاع الحالية قد لا تتيح بيئة مناسبة للاستثمار في هذا القطاع.

تاسعا: النتائج التي توصل إليها البحث

بعد أن تم عرض الأدبيات التي تناولت مشاركة القطاع الخاص والعام في التعليم التقني والفني، توصل إلى البحث إلى العديد من النتائج يتم ذكرها فيما يلي:

1-ضعف التعاون بين القطاعين العام والخاص: لا يزال التعاون محدودًا على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي يمكن أن يجلبها القطاع الخاص في تطوير التعليم الفني والتقني، ويبرز البحث ضرورة زيادة مشاركة القطاع الخاص، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه ليبيا.

2-التمويل غير الكافي :يمثل ضعف التمويل تحديًا رئيسيًا، حيث لا يحصل التعليم الفني والتقني على الدعم المالي الكافي من القطاعين العام والخاص، مما يؤدي إلى تدهور البنية التحتية ونقص في المعدات اللازمة للتدريب.

3-إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار: من الأسباب الرئيسة لضعف التمويل هو غياب التشريعات المناسبة التي تحفز الشركات على المشاركة، إضافة إلى البيروقراطية التي تعيق تنفيذ الشراكات.

4-المناهج غير مُحدثة: تعتمد المؤسسات على مناهج قديمة لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل، مما يؤثر على قدرة الخريجين في تلبية احتياجات الاقتصاد المتغير.

5-نقص التعاون مع سوق العمل: يشير البحث إلى ضعف التنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل، حيث يُفضل القطاع الخاص الاعتماد على العمالة الوافدة بدلاً من توظيف الخريجين المحليين.

6-قلة برامج التدريب العملي: يُعاني النظام التعليمي من نقص في البرامج التي تركز على التدريب العملي الميداني، وهو ما يقلل من جاهزية الخريجين لسوق العمل.

التوصيات

1-إصلاح التشريعات المتعلقة بالشراكات: حيث إنه من الضروري تعديل القوانين لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم الفني والتقني، وذلك من خلال منح تسهيلات ضريبية وضمانات قانونية للشركات المشاركة.

2-تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص: من الضروري إنشاء هيئات استشارية تضم مُمثلين من القطاعين العام والخاص وسوق العمل لضمان توافق المناهج التدريبية مع احتياجات السوق.

3-تحديث المناهج التعليمية: يجب مراجعة وتحديث المناهج لتشمل التكنولوجيا الحديثة والمهارات المطلوبة في سوق العمل العالمي والمحلي.

4-زيادة فرص التدريب العملي: يمكن إبرام اتفاقيات مع الشركات المحلية لتوفير فرص تدريب عملي للطلاب في المصانع والشركات، مما يُسهم في تحسين جودة الخريجين، وزيادة فرص العمل.

5-توفير الحوافز للقطاع الخاص: تقديم حوافز مالية وتسهيلات استثمارية للشركات التي تشارك في تمويل برامج التدريب والتعليم التقني، مثل تقليص الرسوم الجمركية على المعدات التعليمية.

6-تحسين البيئة التعليمية: من الضروري تطوير البنية التحتية لمؤسسات التعليم الفني والتقني، مع التركيز على توفير المعدات الحديثة والبيئات التدريبية الملائمة.

مراجع البحث

أولا: المراجع العربية

[1] أبو رقيبة، عمر أرحومة. الذويبي، إسماعيل فرج. (2024). السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني في ليبيا (الاستحقاقات والتكنولوجيا)، ***المجلة الأفريقية للعلوم البحتة والتطبيقية المتقدمة*** (**AJAPAS**)، المجلد الثالث، العدد الثالث، على الرابط: https://aaasjournals.com/index.php/ajapas/index

[2] السعدي، هاجر طالب المرضوف. المحروقية، بدرية حمود. الحدابي، داوود عبد الملك. (2022). تحديات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم المدرسي وآليات التغلب عليها بسلطنة عُمان. ***المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية***، المجلد (11)، العدد الأول. مركز رفاد للدراسات والأبحاث. ص ص 21-42.

[3] الشرجبي، عبد الرحمن محمد. الشهاب، أمين محمد. المطري، سميرة صالح. (2022). متطلبات تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية بالاستفادة من تجارب (ألمانيا–النمسا-سويسرا–فنلندا). ***مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية***، المجلد الثاني، العدد (13). صنعاء. اليمن. ص ص 1-25.

[4] عباينة، إبراهيم قاسم محمد. (2020). واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص". ***المجلة العربية للتربية النوعية***، المجلد الرابع، العدد (15). المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب. القاهرة. ص ص 399-419.

[5] عبد الله، نجاة عبد القادر. (2017). تصور مقترح لتطوير التعليم التقني والمهني في ليبيا. مجلة كلية التربية، العدد الرابع. كلية التربية. جامعة بنغازي. ليبيا. ص ص 35-58.

[6] عيد، أحمد شحاتة عيد. (2022). دور التعليم التقني في تلبية احتياجات سوق العمل. ***مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية***، المجلد (26)، العدد الأول. كلية الآداب. جامعة كفر الشيخ. مصر. ص ص 592-680.
[7] فونتديفيلا، كلارا. فير جير، أنتوني. زانكاجو، أدريان. (2023). إدارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التعليم. المركز الإقليمي للتخطيط التربوي، منظمة اليونسكو.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

[8] Abdalla, M. A. M., Tham, J., & Ahmad, A. (2020). System Theory perspectives in Technical Education and Private Vocational Training Policy in Libya. ***psychology and Education***, 57 (9), pp 6943-6954.
[9] Amornvuthivorn, K. (2016). Public-private partnerships (PPPs) in Technical Vocational Education and Training (TVET): Lessons learned from Singapore and USA and implications for public management in Thailand. ***Journal of Public and Private Management***, *23*(1), 91-116.
[10] Edokpolor, J. E., & Imafidon, A. (2017). Effectiveness of public-private partnership in the management of technical and vocational education and training. ***Education Policy, Management and Quality***, *9*(1), 20-32.
[11] Heemskerk, E., & Zeitlin, J. (2014). Public-private partnerships in Dutch vocational education and training: Learning, monitoring and governance. Digital Academic Repository. University of Amsterdam. Pp 1-13.
[12] Ikechukwu, O, & Najimu, H. (2012). Public-Private Partnership for Skill Acquisition and Vocational Technical Education Development in Nigeria. ***Mediterranean Journal of Social Sciences***, Vol. 3 (4) January 2012, pp 91-94.
[13] Kaliyeva, S. A., Buitek, E. K., & Meldakhanova, M. K. (2021). Public-private partnership in the field of vocational education. ***Bulletin of Turan University***, 3(91), 249-257. Turan University. Kazakhstan.
[14] Oviawe, J. I. (2018). Revamping technical vocational education and training through public-private partnerships for skill development. ***Makerere Journal of Higher Education*****,** *10*(1), 73-91.
[15] Oviawe, J. I. (2020). Strategies for funding technical vocational education and training for achieving sustainable national development in Nigeria in a post-oil boom economy. ***Vietnam Journal of Education***, 1-10.
[16] Popova, V. (2022). The public-private partnerships in the vocational education and training system paradigms: Comparative analysis. ***Education: Modern Discourses***, 5, 118-126.
[17] Radkevych, V. (2023). Public-private partnership in vocational education of European countries: Leading development trends. ***Professional Pedagogics***, 2(27), 14-28.
[18] Robertson, S., Mundy, K., & Verger, A. (Eds.). (2012). *Public private partnerships in education: New actors and modes of governance in a globalizing world*. Edward Elgar Publishing.